الأمم المتحدة

TD/B/C.II/MEM.4/9

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
8 May 2015
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة
الدورة الثالثة
جنيف، ٣٠-٣١ آذار/مارس ٢٠١٥

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة عن دورته الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٣٠ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥

120615 120615 GE.15-07293 (A)
1507293

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – موجز الرئيس ٣
ألف– البيانات الافتتاحية ٣
باء – تنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية ٤
ثانياً – المسائل التنظيمية ١٢
ألف– انتخاب أعضاء المكتب ١٢
باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل..... ١٢
جيم– نتائج الاجتماع ١٢
دال – اعتماد تقرير الاجتماع ١٢

المرفق

الحضور ١٣

مقدمة

١- عُقدت الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة في قصر الأمم بجنيف، سويسرا، في الفترة من ٣٠ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. ووفقاً للاختصاصات التي حددها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية السادسة والخمسين، كان موضوع الدورة الثالثة "تنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة".

٢- ضمّ الاجتماع أكثر من ١٠٠ خبير، من بينهم صناع سياسات رفيعو المستوى، وممثلون للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وأكاديميون، ومستثمرون مهتمون بالتأثير المفيد، ومديرو أعمال تنفيذيون من شركات كبيرة وصغيرة، وعلى وجه الخصوص نساء وشباب أصحاب مشاريع من البلدان النامية والمتقدمة والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. وساهم وجود ممثلين عديدين من البيئة العالمية لتنظيم المشاريع في إثارة نقاشات استندت إلى تجارب وطنية ومؤسسية في مجال تشجيع تنظيم المشاريع والقدرات الإنتاجية. وسلطت الجلسة الافتتاحية الضوء على أهمية تنظيم المشاريع من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية.

أولاً- موجز الرئيس

ألف- البيانات الافتتاحية

٣- أدلى مدير شعبة الاستثمار والمشاريع ببيان افتتاحي نيابة عن الأمين العام. وذكّر بالقرار الثاني المتعلق بتنظيم المشاريع من أجل التنمية الذي اعتُمد في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وشدّد على أهمية إيلاء الاعتبار المناسب لمسألة تشجيع تنظيم المشاريع في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكّد المدير أن بلوغ أهداف التنمية المستدامة يقتضي إنشاء جيل جديد من أصحاب المشاريع له رؤية بشأن التنمية المستدامة.

٤- ولاحظ المدير أن فائدة المشاريع الصغيرة لا تنحصر في توفير فرص العمل؛ فهذه الكيانات يمكن أن تكون أيضاً محركات رئيسية لأهداف أخرى في جدول أعمال التنمية. وأكّد أن تنظيم المشاريع يمكنه تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال إتاحة الفرص للنساء والشباب، وأنه ضروري لتحرير الابتكار. ويمكن لتنظيم المشاريع أن يعزز الجهود الرامية إلى حلّ مشاكل اجتماعية وبيئية أخرى، ويشكل تشجيع المشاريع الصغيرة عرضاً مقنعاً لحث وتيرة التقدم في تلبية متطلبات التنمية. وشكل الحافز العالمي لمواجهة تحديات التنمية، ولا سيما الالتزام الاستباقي بإشراك القطاع الخاص، زخماً واضحاً لتركيز الجهود وتخصيص الموارد لتطوير تنظيم المشاريع.

٥- وإذ قدّمت مديرة فرع تنمية المشاريع التابع لشعبة الاستثمار والمشاريع البند ٣ من جدول الأعمال والوثيقة TD/B/C.II/MEM.4/8 المعنونة "تنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية"، استعرضت أهداف الاجتماع. وشدّدت على ضرورة تضافر الجهود لبناء القدرات الإنتاجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وواجهت هذه البلدان عقبات عديدة مثل غياب البنية التحتية وغياب الدعم المؤسسي والتدابير السياساتية وغياب قدرات العرض، بما في ذلك المهارات والمعارف والتكنولوجيا. ولتطوير تنظيم المشاريع دور رئيسي في هذا السياق.

٦- وبيّنت بحوث الأونكتاد وتحاليله السياساتية أنه يلزم معالجة تنظيم المشاريع معالجة منهجية لبلوغ التأثير المنشود. وغالباً ما تتّبع سياسات تنمية المشاريع نهجاً ضيّقاً يغفل بعض المجالات السياساتية المهمة التي لها تأثير على تنظيم المشاريع ويستصغر من إمكانية أن يتحول المأزق في أحد المجالات إلى مأزق في مجالات أخرى. وبغية حل هذه المشاكل، يسعى صناع السياسات أكثر فأكثر إلى اعتماد نهج سياساتي شامل يتوخى التنسيق والاتساق في وضع وتنفيذ سياسات تنظيم المشاريع.

٧- ولاحظت المديرة أن الأونكتاد وضع الإطار السياساتي لتنظيم المشاريع من أجل دعم جهود صناع السياسات في هذا السياق. وحدّد الإطار أهداف السياسة العامة وخياراتها، واقترح أمثلة لممارسات مؤثِّرة، وقدم مبادئ توجيهية للرصد والتقييم، واقترح مؤشرات لقياس التقدم المحرز. وفي الآونة الأخيرة، استُكمل الإطار بمنهجية محدّدة لقياس إنجازات تنفيذ السياسة العامة وتقييم الثغرات وتحديد أولويات العمل المستقبلي ورصد التقدم. ومنذ عام ٢٠١٢، أصبح الإطار مرجعاً للحكومات التي تستحدث إصلاحات في هذا المجال، مثل إكوادور وغانا، وشكّل أساساً لتعاون الأونكتاد مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في إعداد تقرير الأمين العام عن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية[(١)].

٨- ورحّب الرئيس بالخبراء في الاجتماع ودعاهم إلى تقاسم تجاربهم بشأن الكيفية التي يمكن أن يساعد بها تنظيم المشاريع على بناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية فيما يتعلق بالإمداد المحلي والقيمة المضافة.

باء- تنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية
(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- أهمية سياسات تنظيم المشاريع في تعزيز بناء القدرات الإنتاجية

٩- سلّطت مناقشات الجلسة غير الرسمية الأولى الضوء على الجهود المبذولة مؤخراً من أجل وضع سياسات شاملة لتنظيم المشاريع من خلال نهج تصاعدي، وذلك بالارتكاز على

(١) الوثيقة A/69/320.

مدخلات واردة من أقاليم دون وطنية ومدن ومجتمعات محلية متنوعة، وإدراج تدابير لتعزيز الوصول إلى التمويل وتنمية مهارات تنظيم المشاريع. وفي هذا السياق، لاحظ ممثل إحدى المؤسسات الأكاديمية أن إطار مرصد الأعمال الحرة في العالم – وهو أحد أنشط مشاريع تجميع البيانات القابلة للمقارنة بشأن مؤشرات تنظيم المشاريع – خضع مؤخّراً للتنقيح، وأدرج القيم الاجتماعية ضمن حوافز تنظيم المشاريع ومعلومات عن تنظيم المشاريع الاجتماعية والأعمال التجارية الشاملة للجميع. وشارك في الجلسة غير الرسمية الأولى محاورون منهم: وزير من هيئة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، بنما؛ ومدير السياسات والتخطيط في وزارة الصناعة والتجارة، جمهورية تنزانيا المتحدة؛ ومدير شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في وزارة الصناعة والتجارة، الجمهورية الدومينيكية؛ والمدير التنفيذي لمنظمة شباب الأعمال الدولية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

١٠- وأشار أحد المحاورين إلى الخطة الخمسية (٢٠١٥-٢٠١٩) لتنمية المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنظيم المشاريع في بنما، ولاحظ أن الخطة تحدد الشباب والنساء والأقليات المحرومة كمجموعات مستهدفة ذات أولوية، مع تركيز خاص على الشباب الذين يواجهون خطر التهميش الاجتماعي. واعتمدت الخطة كذلك نهجاً إقليمياً إزاء الحد من الفقر يضم مبادرات تهدف إلى تشجيع التنظيم وتعزيز العمل اللائق وتحسين الحصول على الائتمان والتثقيف في مجال تنظيم المشاريع. واستعرض المحاور المبادئ التوجيهية للبرنامج الوطني لتطوير تنظيم المشاريع، وهي المبادئ التي تنطوي على بُعد اجتماعي. وعلى وجه الخصوص، يهدف البرنامج إلى تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة ومساعدتهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة، ويدعم أيضاً الإدماج الاجتماعي للمحرومين.

١١- ولاحظ محاور آخر أن التمكين الاقتصادي لجميع المواطنين يندرج ضمن أهداف الرؤية الإنمائية لعام ٢٠٢٥ لجمهورية تنزانيا المتحدة. وتنوي الحكومة بحلول عام ٢٠٢٥ تزويد الشرائح السكانية الفقيرة بسبل تمكين اقتصادي جديدة ومن ثم تنمية جزء كبير من اقتصاد البلد، بطرق منها الإشراك النشط للشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم والرقي بها. وتهدف السياسة الوطنية الحالية للشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تشجيع المشاركة الفعّالة في تصميم البرامج والمشاريع وتنفيذها. وشدّد المحاور على ضرورة إضفاء طابع محلي على التدريب بأمثلة عملية محلية، وضمان المتابعة، بما في ذلك خدمات التوجيه وتنمية المشاريع.

١٢- وسلّط محاور آخر الضوء على مثال الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها حكومة الجمهورية الدومينيكية بشأن تنظيم المشاريع وتتضمن إنشاء فضاءات عمل تعاونية ومراكز تكنولوجية لفائدة دوائر تنظيم المشاريع، وكذا توفير مرشدين ومستثمرين خيّرين. وأبرز المحاور أن مشاركة الشباب تحظى بتشجيع خاص، من خلال حث الشباب على تنظيم المشاريع والاستفادة من التعليم، كما يشجَّع تشكيل أفرقة ذات خبرات متنوعة ومعارف في مجالات مختلفة، وذلك بهدف تشجيع مبادرات الابتكار المجتمعية. وفي النهاية، دعا المحاور صناع

السياسات والموظفين الحكوميين إلى العمل بروح منظم المشاريع حتى في سياق المؤسسات العامة، وقدّم أمثلة عن كيفية نجاح ذلك في وزارة الصناعة والتجارة في الجمهورية الدومينيكية.

١٣- وشدد المحاورون على أن اتباع نهج نظامي ومتعدد الجهات المعنية إزاء تشجيع تنظيم المشاريع ضروري لإعداد أصحاب المشاريع الطموحين ليتمكنوا من حل المشاكل المعقدة والمترابطة والسريعة التغير. ووحدها استراتيجية متعددة الجهات المعنية ومنسقة بإمكانها خلق أوجه التآزر الضرورية لزيادة التأثير والانتفاع من تنظيم المشاريع إلى أقصى حد. وأشار أحد المحاورين مثلاً إلى أهمية تحديد الممارسات الحسنة وكيفية استنساخها بالنسبة إلى الشبكة الخاصة بمنظمة شباب الأعمال الدولية. ويكمن التحدي في القيام بذلك على نطاق واسع وبالتالي لا بد من وضع نظام شامل للرصد والتقييم وضمان الجودة.

١٤- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أعرب مندوبون عديدون عن تقديرهم للدعم المقدم من الأونكتاد لتعزيز التدريب والتثقيف في مجال تنظيم المشاريع من خلال برنامج تطوير ريادة الأعمال (إمبريتيك) وبرنامج روابط الأعمال التجارية. وعلى وجه الخصوص، طلب أحد المندوبين أن يساعد الأونكتاد رواندا في جهودها الرامية إلى تدارك النقص في ثقافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال تنظيم المشاريع، بما في ذلك تنظيم المشاريع وبناء قدرات المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم عن طريق إنشاء برنامج إمبريتيك.

١٥- وحث مندوب آخر المجتمع الدولي على اعتماد نهج أشمل إزاء مسائل التجارة والتنمية، وطلب أن يوسع الأونكتاد نطاق مساعدته التقنية فيما يتعلق بتنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال زيادة التشديد على التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي.

٢- الارتقاء بمهارات تنظيم المشاريع لتعزيز سلاسل القيمة الشاملة والمستدامة

١٦- خلال الجلسة غير الرسمية الثانية، ركّزت المناقشات على أهمية السياسات التي تشجع الارتقاء بمهارات تنظيم المشاريع لتيسير الإدماج الناجح للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في سلاسل القيمة العالمية. وشارك في الجلسة غير الرسمية الثانية محاورون منهم: موظف اتصال لدى برنامج روابط الأعمال التجارية في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وقائد فريق لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وموظف برامج لدى التحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا، كينيا؛ ورئيس العلاقات العامة في شركة لافازا، إيطاليا.

١٧- وأشار المحاورون إلى أهمية السياسات والتدخلات المصمّمة لتنظيم المشاريع، وهي سياسات وتدخلات تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - بما فيها تلك الموجودة في المجتمعات المحلية الريفية - بالمشاركة في نظم الإنتاج الدولية والاستفادة من نقل التكنولوجيا والارتقاء بالمهارات وتحسين الاندماج في الاقتصاد العالمي. وشدّد المحاورون أيضاً على أهمية إدراج موضوع تنظيم المشاريع في النظم التعليمية الوطنية، وغرس سلوكيات تنظيم المشاريع في سن مبكرة (بما في ذلك في مرحلة ما قبل المدرسة) ومواصلة العملية التعليمية في الجامعة. ويتطلب هذا

التحوّل اتباع نهج شامل يجمع بين تغيير التشريعات وإصلاح الأطر التعليمية لإرساء ثقافة تنظيم المشاريع. وعلاوة على ذلك، يقتضي هذا التحول تغييراً في العقلية – لا في عقلية الطلاب فحسب وإنما أولاً قبل كل شيء في عقلية المعلمين – بالاستناد إلى مبدأ أن من واجب المرء أن يفكر كصاحب مشروع ليصنع أصحاب مشاريع، كما يقتضي دعماً طويل الأمد.

١٨- وسلّط العديد من المندوبين الضوء على برنامج إمبريتيك باعتباره واحداً من أفضل الممارسات العالمية التي يمكن أن تكمِّل بها البلدان التعليم الرسمي لبناء مهارات تنظيم المشاريع. وتوجد أمثلة أخرى من بينها المبادرة الممولة من الاتحاد الأوروبي للإقرار بمهارات تنظيم المشاريع، وهي شهادة تأهيل دولية تطبق في ١٠ بلدان أوروبية وتشهد أن طلاب التعليم الثانوي حصّلوا المعارف والكفاءات والمهارات اللازمة لبدء مشروع خاص بهم أو ولوج سوق العمل بنجاح. ويشمل التأهيل اختباراً في معارف الأعمال والمعارف الاقتصادية والمالية وتجربة إنشاء شركة صغيرة في المدرسة لسنة كاملة.

١٩- وسلّم مندوبان بأن الطلاب ليس جميعهم أصحاب مشاريع بالفطرة وأن أصحاب المشاريع لا يحالفهم النجاح جميعاً في نهاية المطاف. بيد أنهما اتفقا في أن التغيير الهيكلي لنظم التعليم سيسمح لجميع الطلاب بتطوير سلوكياتهم في مجال تنظيم المشاريع، وسيتيح انتشار ثقافة حل المشاكل، وسيوفر أساساً للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. وقد يسمح هذا التحول بازدهار الابتكار رغم صعوبة السياق الاقتصادي ومن ثم تغدو الفرص، وليس الضرورة، هي المحرك لأصحاب المشاريع.

٢٠- وناقش الخبراء الفرص التي يمكن أن تتيحها سلاسل القيمة من خلال مجموعة واسعة من القطاعات، ولاحظوا كم هو مهم بالنسبة إلى البلدان أن تختار سلاسل القيمة التي تقابل ميزاتها النسبية وأولوياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة. وشدّد المحاورون كذلك على أهمية التركيز على أسفل الهرم حيث تواجه الكيانات الصغيرة خصوصاً قيود إمداد تمنعها من الاندماج في سلاسل قيمة أوسع. وأشار أحد المحاورين إلى مشروع المعونة من أجل التجارة كمثال عن الدعم المؤسسي الفعال المقدّم إلى الحكومات لتحسين الإنتاجية والقدرات المحلية وزيادة الحصة الوطنية من القيمة المضافة، كون الهدف النهائي يتمثل في الاندماج في سلاسل قيمة عالمية شاملة وبلوغ سلاسل قيمة مستدامة.

٢١- وفي هذا السياق، اعتبر أحد المحاورين برنامج روابط الأعمال التجارية التابع للأونكتاد، وغيره من المبادرات ذات الصلة، ضرورياً لتيسير إنشاء سلاسل قيمة شاملة. وأحاط المحاورون علماً بإنجازات الأونكتاد فيما يتعلق بتكييف تدريبه على تنظيم المشاريع مع السياقات الريفية، وتوفير الدعم المناسب للاحتياجات المحلية وتقديم الخدمات التقنية والاستشارية الكافية. وعرض أحد المحاورين وممثل الأمانة تفاصيل خطة تعاونية في جمهورية تنزانيا المتحدة ترمي إلى تنمية القدرات في المجتمعات المحلية الريفية بغية الارتقاء بمهارات تنظيم المشاريع والاستدامة في سلاسل القيمة العالمية.

٢٢- وفي هذا السياق، شدّد محاوران ومندوب على أهمية الاستعانة بالمصالح الاستراتيجية للشركات عبر الوطنية، ومن بينها المصلحة في زيادة القدرة التنافسية لمورديها ودعم تعزيز إدماجهم في سلاسل القيمة العالمية. ولهذه الشركات حافز على الاستثمار في عمليات تحسين جودة منتوج شركاتها التي تضطلع بالعمليات الأولية أو ضمان مستويات إمداد موثوق بها، لأن ذلك سيجعلها جهات شريكة جديرة بالثقة لبرنامج المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم وبرنامج روابط الشركات عبر الوطنية. وسلّط أحد المحاورين الضوء على التأثير الإيجابي الذي كان لبرنامج إمبريتيك وتدريب المتابعة على مجموعة مختارة من موردي الحليب، ولاحظ أن زرع السلوكيات السليمة في الموردين عن طريق تنظيم حلقات عمل بشأن تنمية المشاريع العملية قد يفضي إلى تحسينات ملموسة من حيث الجودة والكمية والموثوقية، ويساعد من ثم في تعزيز قاعدة الإمداد للمؤسسات المشاركة.

٢٣- وختاماً، أشار المحاورون إلى التحديات التي تعترض الوصول إلى مجموعات متناثرة من المستفيدين، ولا سيما في القطاع الزراعي لبلدان شتى في أفريقيا جنوب الصحراء حيث يوجد آلاف المنتجين الصغار. وشددوا على أهمية إرساء الثقة بين مختلف الفاعلين في سلسلة القيمة وكذا أهمية تقاسم المخاطر والأعباء بين جميع أجزاء السلسلة. وشدد المحاورون على المسألة الأساسية التي تتمثل في توفير التمويل لتعزيز سلاسل القيمة الشاملة وتظل تشكل تحدياً رئيسياً يتعين مواجهته من قبل المجتمع الدولي.

٣- تحسين بيئة تنظيم المشاريع لفائدة الشباب

٢٤- شارك في الجلسة غير الرسمية الثالثة محاورون منهم: مدير الابتكارات لدى الشبكة الدولية لتعزيز القدرات المالية للأطفال والشباب، هولندا؛ ومدير الشركات لدى برنامج إمبريتيك، أوغندا؛ ومؤسس شريك لدى رابطة إمباكت هوب جنيفا (Impact Hub Geneva)، سويسرا؛ والرئيس والمدير التنفيذي لمركز تطوير الأعمال، الأردن.

٢٥- واتفق المحاورون على الحاجة إلى التصدي لأزمة عمل الشباب الحالية وعلى أهمية تنظيم الشباب للمشاريع باعتباره حلاً لمشكلة بطالة الشباب العالمية. وشدّدوا على دور تنظيم المشاريع في خلق الوظائف وتنويع الاقتصادات المحلية. واتفقوا على أن بطالة الشباب تمثل اليوم مشكلة كبيرة قد تلحق أضراراً جسيمة بالسلم والرفاه العالميين في الأعوام المقبلة ما لم تعالج بطريقة فعالة.

٢٦- واتفق المحاورون على الحاجة إلى وضع إطار مشترك لتطوير تنظيم الشباب للمشاريع. وأعدّ الأونكتاد، بالتعاون مع الكومنولث، دليلاً بعنوان *تشجيع تنظيم الشباب للمشاريع: إرشادات سياساتية*، لتلبية هذه الحاجة ومساعدة صناع السياسات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع السياسات والبرامج اللازمة. وسلّط الدليل المقدم خلال الدورة الضوء على العناصر السياساتية الرئيسية التي لها تأثير كبير على تنظيم الشباب للمشاريع وعلى الحاجة إلى تناولها بطريقة شاملة.

٢٧- واتّفق بعض المندوبين على الحاجة إلى تزويد الشباب الطامحين إلى إنشاء مشاريع ببيئة تمكنهم من ذلك، وأوضحوا أن المنظمات الدولية، مثل الأونكتاد، تؤدي دوراً رئيسياً في دعم أصحاب المشاريع الشباب في كل أرجاء العالم.

٢٨- وناقش الخبراء أهمية تثقيف الشباب تثقيفاً فعالاً في مجال تنظيم المشاريع ليكتسبوا العقلية والكفاءات والمهارات اللازمة للنجاح في إنشاء مشاريعهم. ومن الضروري بناء قدرات المعلمين على التدريب والتثقيف في مجال تنظيم المشاريع لإدماج موضوع تنظيم المشاريع في المناهج الدراسية، ومن المهم وضع برامج التدريب المهني والتلمذة للشباب وللمعلمين لضمان تنمية المهارات بالتعلم التجريبي. وشدّد المحاورون على أن التثقيف ينبغي أن يساعد في تطوير عقلية وفكر تنظيم المشاريع.

٢٩- ولاحظ الخبراء أن إنشاء شبكة قوية لمنظمات الشباب يسمح لأصحاب المشاريع منهم بالتأثير في المجتمع. ويعد ربط أصحاب المشاريع الشباب وتكوين دوائر تنظيم المشاريع وتعزيز فضاءات العمل المادية والافتراضية من العناصر الحاسمة لازدهار مشاريع الشباب ونجاحها. فيمكن لدوائر أصحاب المشاريع الشباب أن توفر الدعم والثقة والتعاون. وفي هذا السياق، أقرّ أحد مكونات دليل *تشجيع تنظيم الشباب للمشاريع: إرشادات سياساتية* بأهمية الشبكات ووجود بيئة يتوافر فيها الدعم والإرشاد بالنسبة إلى أصحاب المشاريع.

٣٠- وشدّد محاور كذلك على أن تعزيز الإدماج المالي للشباب وقدرة القطاع المالي على خدمة الشركات الناشئة التي يديرها الشباب أمران حاسمان بالنسبة إلى المشاريع التي ينظّمها الشباب. ولا تُقبل المؤسسات المالية والمصارف على مساعدة الشباب إذ يمثلون فئة من الزبائن شديدة الخطورة. والتعاون بين القطاعين الخاص والعام يمكن أن يسوّي هذه المشكلة بفعالية وكفاءة ويزيد الوصول إلى التمويل، بالمساعدة على تحسين الثقافة المالية لدى الشباب، بمن فيهم الأطفال. واستناداً إلى تجربة إمبريتيك، لاحظ المحاور في الآن ذاته أن تعزيز مهارات تنظيم المشاريع، مثل تحديد الأهداف واقتناص الفرص، يمكن أن يساعد أصحاب المشاريع على تحسين فهمهم لمدى قابلية أفكارهم التجارية للتنفيذ. ويمكنهم على هذا النحو أن يحددوا بصورة أسهل مصادر التمويل أو يتجهوا نحو فرص تجارية أفضل من حيث الأرباح، إذا استنتجوا أن مشروعهم غير قابل للتنفيذ وأنهم لن يستطيعوا الحصول على التمويل.

٣١- وفي جلسة غذاء غير رسمية نُظمت بالتعاون مع الشبكة الدولية لتعزيز القدرات المالية للأطفال والشباب، قدّم ستة من أصحاب المشاريع الشباب من شبكة إمبريتيك والشبكة الدولية المذكورة أعمالهم التجارية لفريق من المندوبين والمستثمرين المهتمين بالتأثير المفيد. وعرض أصحاب المشاريع، الذين اختيروا على أساس الآثار الاجتماعية لشركاتهم، تجاربهم في إنشاء أعمال تجارية ترمي إلى معالجة المشاكل والشواغل المطروحة في مجتمعاتهم. وشملت هذه الأعمال التجارية إنتاج ما يلي: مواد بناء منخفضة التكلفة باستعمال الطباعة ثلاثية الأبعاد في البرازيل؛ وقوالب الوقود العضوي الملائمة بيئياً في كينيا؛ وزبدة الشيا العضوية في غانا؛ ومزارع الأسماك في

أوغندا. وشرح أصحاب المشاريع بالتفصيل العوائق التي واجهوها في تنظيم أعمالهم التجارية وأبدوا حماسهم والتزامهم باعتبارهم من عوامل التغيير.

٣٢- وركزت المناقشات على القدرة على تحمل الفشل باعتبارها جزءاً من مشوار تنظيم المشاريع، وأهمية الحد من وصم الفشل التجاري في تنظيم المشاريع من خلال تقديم خدمات دعم مناسبة. وأوصى عدة مندوبين بأن يواصل الأونكتاد توفير التدريب والتوجيه وإتاحة الوصول إلى التمويل بغية تشجيع أصحاب المشاريع الشباب، آخذاً في اعتباره اختلاف أصحاب المشاريع واحتياجاتهم في شتى أنحاء العالم.

٤- الممارسات الفضلى في المجالات الرئيسية للنمو الشامل للجميع

٣٣- في الجلسة غير الرسمية الرابعة، ناقش الخبراء الممارسات الفضلى في تصميم البرامج وتنفيذها في مجالات رئيسية مثل تنظيم المشاريع الخضراء والاجتماعية والنسائية. وأشير إلى الدروس المستفادة والأفكار المستمدة من تقييم أثر بعض البرامج الوطنية والإقليمية في هذه المجالات، بما يشمل أنشطة المساعدة التقنية التي اضطلع بها الأونكتاد عن طريق برنامج إمبريتيك. وشارك في الجلسة غير الرسمية الرابعة محاورون منهم: مؤسس ومدير شركة ستارتا للتثقيف في مجال تنظيم المشاريع، البرازيل؛ ومدير الشبكة الشاملة لإجراءات الأعمال التجارية التابعة للجمعية الألمانية للتعاون الدولي؛ ومدير الشبكة الدولية والعالمية لتنظيم المشاريع الاجتماعية لدى مؤسسة UnLtd، المملكة المتحدة؛ وأستاذ في اقتصاديات الأعمال التجارية من جامعة بوليتيكنيكو في ميلانو، إيطاليا.

٣٤- وسلّط المحاورون الضوء على قدرات المشاريع ذات الأثر الاجتماعي التي تتوخى بالأساس خدمة الصالح العام، مع إيلاء اهتمام خاص على سوق أسفل الهرم (أربعة بلايين شخص) التي تقدر قيمتها بخمسة تريليون من الدولارات. ويتوخى النموذج التجاري للمشاريع الاجتماعية استحداث فرص لتوليد الدخل بهدف تلبية احتياجات المجتمعات المحلية. غير أنه كثيراً ما يصعب على المؤسسات العامة فهم قيم المشاريع الاجتماعية ومن ثم تصميم وتنفيذ تدابير فعّالة لتشجيع هذا النوع من المشاريع والمحافظة عليه.

٣٥- وأُقرّ بجهود شبكات متنوعة كثيرة في تشجيع الإدماج ودعمه باعتبارها جهوداً أساسية لإذكاء الوعي بالأثر الإيجابي لأنشطة المشاريع غير الهادفة إلى الربح على المجتمع ومساهمتها الكبيرة في التنمية الاقتصادية. ويتمثل النهج الأساسي الذي اعتمدته شبكات كثيرة في فهم احتياجات الدعم المحددة لدى أصحاب المشاريع الاجتماعية والتركيز على الأفراد الذين لديهم أفكار لتنظيم المشاريع. ولاحظ المحاورون أن التصميم المناسب للتدخلات أساسي لضمان ملاءمة الدعم في البيئات المتنوعة لتنظيم المشاريع، وهي بيئات دينامية بطبيعتها وتشمل ميادين مختلفة مثل رأس المال البشري والسياسة العامة والتمويل والأسواق والتعليم. وإضافة إلى ذلك، يشكل توفير الدعامتين التاليتين لتنظيم المشاريع الاجتماعية عاملاً رئيسياً في استحداث رأس

المال الاجتماعي وتعزيز النمو الشامل للجميع: شبكات أفقية تساعد الأفراد على الترابط؛ وهياكل غير هرمية تحفز تقاسم المعارف والتعلم المتبادل.

٣٦- وعرض بعض الخبراء تجارب ناجحة لمشاريع شبابية ونسائية، من بينها أمثلة تتصل بتدخلات المساعدة التقنية في بلدان نامية من أجل ربط مؤسسات محلية بالغة الصغر ومؤسسات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم بسلاسل القيمة الدولية. وبخصوص تجربة المحاضن بصفتها مراكز يمكن فيها لشركات التكنولوجيا المحلية أن تغذي الأفكار الابتكارية، شدّد أحد الخبراء على ضرورة قياس الأثر الحقيقي على تنمية البلدان المتلقية ودعا الحكومات الوطنية إلى التأكد من وجود تدابير محددة الأهداف لتدعيم الروابط الإدماجية والمستدامة وتوفير الضمانات اللازمة لحماية الفئات الضعيفة.

٣٧- ولاحظ الخبراء أن تمكين النساء من أن يصبحن صاحبات مشاريع يشكل استراتيجية فعالة لتحقيق الإدماج الاجتماعي وفرض تغييرات ثقافية لدور المرأة في المجتمع. وأظهرت أمثلة الإنجازات التي حققتها صاحبتا مشروعين من الأردن وأوغندا – وقد نالتا جائزة برنامج إمبريتيك لسيدات الأعمال – أن التدريب والتشجيع والاعتراف عوامل ساعدتهما على أن يصبحا قدوتين في مجتمعيهما ويسرت لهما الارتقاء بمشروعيهما.

٣٨- وأظهر مثال عرضه خبير بخصوص برنامج لتنظيم المشاريع الخضراء في نيبال كيفية مساهمة الابتكار في التصدي للتحديات المتصلة بتغير المناخ. فالمجتمعات المحلية التي لا خيار لديها سوى الزراعة معرضة أكثر فأكثر للمخاطر الناجمة عن الظواهر المقترنة بتغير المناخ، وهذا البرنامج يشجع زيادة الكفاءة في استعمال الماء لأغراض الري في المناطق المعرضة للجفاف. وعرض خبير آخر مثال فكرة مشروع تمثلت في استخدام مصادر طاقة أكثر حفاظاً على البيئة وأقل تلويثاً. واتفق بعض الخبراء على أهمية حث أصحاب المشاريع على استحداث منتجات وتكنولوجيات خضراء، لما ينطوي عليه ذلك من إمكانات تعزيز الإدماج الاجتماعي والحفاظ على النمو الاقتصادي.

٥- الاستنتاجات والتوصيات

٣٩- أشاد مشاركون كثيرون بالأونكتاد لوجاهة عمله وفائدته، وأعربوا عن تقديرهم لفرصة تقاسم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة التي تتيحها اجتماعات الخبراء متعددة السنوات، واتفقوا على أن تنظيم المشاريع يمكن أن يكون له أثر تحويلي في تطوير القدرات الإنتاجية. وفي هذا الصدد، أشار الخبراء إلى أن القرار الثاني المتعلق بتنظيم المشاريع من أجل التنمية والمعتمد في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ سلّم بدور تنظيم المشاريع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وشكّل خطوة إيجابية صوب صياغة وتنفيذ سياسات عملية في مجال تنظيم المشاريع.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٠- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، السيدة رودا م. جاكسون (جزر البهاما) رئيسة له، والسيد دميتري غروزوبنسكي (أستراليا) نائباً للرئيسة - مقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤١- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للاجتماع (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.4/7). وفيما يلي جدول الأعمال:

١- انتخاب أعضاء المكتب
٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
٣- تنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية
٤- اعتماد تقرير الاجتماع

جيم- نتائج الاجتماع

٤٢- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، على أن تعد الرئيسة موجزاً للمناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٣- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية أيضاً، لنائب الرئيسة - المقرر بأن يتولى، تحت إشراف الرئيسة، إعداد الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور[٢]

١- حضر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

إثيوبيا
الأرجنتين
أستراليا
إكوادور
الإمارات العربية المتحدة
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
البرازيل
بنغلاديش
بنما
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
الجبل الأسود
الجزائر
جزر البهاما
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جورجيا
زمبابوي
السنغال
سويسرا
الصين
عمان
غامبيا
غانا
غواتيمالا
الفلبين
فنلندا
كازاخستان
كوبا
كوت ديفوار
ليبيا
مدغشقر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
موزامبيق
نيجيريا
هايتي
الهند

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثَّلةً في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات:

أمانة الكومنولث
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
منظمة دول شرق البحر الكاريبي
المنظمة الدولية للفرانكفونية

(٢) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين انظر الوثيقة: TD/B/C.II/MEM.4/INF.3.

٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأغذية العالمي
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
مركز التجارة الدولية

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المرتبطة بها التالية ممثَّلةً في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات:

الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة العمل الدولية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلةً في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي